انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على الحركة التجارية العالمية

(بعد 10 سنوات من الأزمة 2008- 2018)

Reflections of the Global Financial crisis 2008 on global business Movement

(After 10 years of crisis 2008 - 2018)

عمر حجان	لحسن عقومة	سفيان بن عبد العزيز
جامعة الجزائر3 – الجزائر	جامعة الجزائر 3 – الجزائر	جامعة بشار – الجزائر
hadjeneomar@yahoo.fr	lahcenagouma@gmail.com	benabdelazizsoufyane@gmail.com

Published: 15/06/2019 | Accepted: 30/05/2019 | Received: 15/04/2019

ملخص:

مر الاقتصاد العالمي منذ نشأته بعدة تقلبات واختلالات، منها من تحول إلى أزمات، ولعل أبرزها والتي كان لها تأثير كبير على سيرورة الاقتصاد العالمي هي أزمة الكساد الكبير1929 والتي أصبحت تدرس كنموذج للأزمات الاقتصادية في العالم. وآخر أزمة في القرن 21 هي أزمة 2008 التي كان مصدرها الاقتصاد الأمريكي، وسببها الرهون العقارية المتداولة وإفراط البنوك في تقديم هذا النوع من القروض دون الاحتراز من مخاطرها، مما أدى إلى إفلاس رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة الأمريكية وهو بنك " ليمان براذرز *Lehman Brothers Banc* " والذي عمر أكثر من 150 سنة.

لتنتقل هذه الأزمة إلى بقية دول العالم بفعل الانفتاح الاقتصادي العالمي الحالي، وتحولت بذلك الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية عالمية أثرت على معدل النمو الاقتصادي العالمي وحركة التجارة الدولية، وهو ما سهل على تبيانه من خلال هذه الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية: أزمة مالية عالمية، تداعيات، رهن عقاري، حركة التجارة العالمية، النمو الاقتصادي العالمي .

تصنيف JEL: G01 ،F19 ،O49.

Abstract:

The worldwide economy passed since originate him in several volatilities and disturbances, from her from transformation to crises, perhaps most notably and which was for her major impact on movement the world wide economy it crisis of the big depression 1929 and which example for the economic crises became studying as in the world.

Other crisis in the century 21 it crisis 2008 which source was her the American economy, and her reason the land circulating mortgages and excessiveness of the banks in providing this kind the loans without the caution her dangers, and he what led to bankruptcy fourth bigger of bank in the United States of America and he is bank "Lehman Brothers Lehman Brothers Banc" and who built more than 150 years.

To this crisis to rest of countries moves the world because of the open-mindedness the worldwide current economist, and converted thereby the financial crisis to economic crisis of worldwide influenced on growth rate of the worldwide economist and movement of the international trade, and he what showing simplified on his through this research paper.

Keywords: Financial crisis of worldwide, Collapses, Land mortgage, Movement of the worldwide trade, Global economic growth.

Jel Classification Codes: G01,F19,O49.

*المؤلف المرسل: **لحسن عقومة**، الإيميل: lahcenagouma@gmail.com

1. مقدمة:

تعتبر الأزمات المالية العالمية مجال متنقل للبحث في الدورات الاقتصادية ذلك أن التاريخ أثبت أن الأزمات الاقتصادية تتصف بالدورية فبعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929 نجد أزمة 2008 إذ تعد الأكثر تأثيرا على الاقتصاديات العالمية بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929، حيث أن تداعيات هذه الأزمة لا تزال محسوسة إلى غاية اليوم وما أزمة التقشف التي تتخبط فيها الدول النفطية اليوم إلا كنتاج عن هذه الأزمة.

وفي هذه الورقة البحثية سنتعرف على الخلفية التاريخية لأزمة 2008، وتداعياتها على مسار الحركة التجارية العالمية.

وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: **ما هي تداعيات الأزمة المالية العالمية على الحركة التجارية العالمية؟ وما هي الحلول المقترحة للحد من تكرارها؟**

2.1. فرضيات الدراسة:

- تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 كا واضحا وذلك من خلال مجموعة الأحداث التي أعقبت الأزمة؛
- انعكست الأزمة المالية العالمية سلبا على حركية التجارة العالمية؛
- الأسواق المالية لعبت دور همزة الوصل في انتشار الأزمة المالية العالمية.

3.1. أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نهدف إلى مجموعة من كما يلي:

- إبراز تأثير الأزمة المالية العالمية على سيرورة الاقتصاد العالمي؛
- محاولة إيجاد بعض الحلول المناسبة للحد تكرار هكذا أزمات.

4.1. خطة الدراسة:

من أجل الإحاطة بالجوانب الرئيسية للدراسة قمنا بتقسيم الدراسة إلى محورين:

- المحور الأول: الإطار النظري للأزمات المالية؛
- المحورالثاني: الجانب التطبيقي والإجراءات الحمائية.

2. الإطار التاريخي للأزمات المالية:

2. 1. نموذج أزمة 1929

يعتبر موضوع الأزمة المالية العالمية، حديث العام والخاص نظرا لأنه يمثل حديث الساعة، إضافة للأسباب والنتائج المترتبة عنه، وتغيير السياسات الاقتصادية من أهم النتائج المتولدة منه.

وهو ما يتطلب منا التطرق لتعريف الأزمة، ومسبباتها وأنواعها.

2.1.2. مفهوم الأزمة المالية:

تعددت تعاريف الأزمة المالية وهو ما يفسر شموليتها وعليه سنقتصر على بعض التعاريف.

الأزمة المالية هي مرحلة حرجة تواجه المنظومة المالية، تؤدي إلى خلل وتوقف في بعض أو كل الوظائف الحيوية لهذه المنظومة، ويصاحبها تطور سريع في الأحداث، ينتج عنه عدم استقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة، مما يوجب على سلطة اتخاذ القرار فيها التدخل لنجدتها وإعادة التوازن لهذا النظام[1]، وتعرف بأنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى قطاعات أخرى[2].

ويعرفها الاقتصادي " **يوجين فأرجا** " بأنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية ثم تمتد هذه الانهيارات والتغيرات إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى[3].

ومنه نستخلص بأن الأزمة المالية هي حدوث انهيار مفاجئ في أسعار الأوراق المالية وأسعار صرف العملات، يصاحبه انتشار سريع في الاقتصاديات العالمية، إضافة إلى عجز بعض الدول عن تسديد ما عليها من ديون، ومن نتائج الأزمة تكبد الدول والمؤسسات المالية لخسائر ضخمة، لينتج عن جميع هذا تغير كلي أو جزئي في السياسات الاقتصادية العالمية.

3.1.2. أنواع الأزمات: يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

1.3.1.2 أزمة العملات وأسعار الصرف: تنتج أزمات العملة وأسعار الصرف عندما تتعرض عملة بلد ما إلى هجوم مضاربي يؤدي إلى انخفاض قيمتها، أو إلى إجبار السلطات النقدية لهذا البلد على الدفاع عن عملتها بواسطة إنفاق قدر كبير من احتياطاتها الدولية[4].

وقد قدر التخفيض في قيمة لعملة الذي يمكن القول معه بوجود أزمة بما يزيد عن 35% خلال سنة معينة[5].

2.3.1.2 أزمة الديون الخارجية: وتعني عجز بلد ما عن تسديد ديونه الخارجية، فيلجأ إلى تغيير آجال تسديد هذه المستحقات أو ما يعرف بإعادة جدولة الديون، ومن الأمثلة على ذلك ما حدث للمكسيك والجزائر في سنوات الثمانينات من القرن الماضي[6].

3.3.1.2 أزمة مالية: وهي حدوث خسائر في الأسواق المالية، نتيجة انهيار أسعار الأوراق المالية وانخفاض المؤشرات المالية بأكثر من 20%؛

4.3.1.2 الأزمة المصرفية: تتمثل في عجز البنوك عن تلبية طلب المودعين لسحب لأموالهم، مثال: أزمة الرهن العقاري 2008.

ومن هذه الأزمات من تتحول إلى أزمة اقتصادية تمس كل دول العالم وأحسن نموذج يدرس هو نوذج أزمة 1929.

2. 2. أزمة الكساد الكبير 1929: نموذج الأزمات العالمية

في أعقاب الحرب العالمية الأولى شهدت الولايات المتحدة الأمريكية ازدهارا كبيرا، ناتج عن زيادة صادراتها إلى الدول الأوروبية التي دمرت الحرب صناعتها وزراعتها، وهو ما أسهم في توفير سيولة كبيرة للبنوك والشركات الأمريكية، التي قامت بتوظيف جزء كبير منها في سوق الأوراق المالية، فانتعشت كنتيجة لذلك، كما توسعت البنوك في منح التسهيلات الائتمانية إلى ذوي الدخول المنخفضة، مما مكنهم من الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وهو ما جعل أسعار الأسهم تتضاعف أربع مرات خلال الفترة الممتدة ما بين 1921 إلى 1929[7].

1.2.2. التعريف بأزمة 1929:

يمكن تعريفها على أنها أزمة فائض في الإنتاج وكساد كبير شهدته مصانع وشركات العالم كله، مما أدى إلى تدهور الإنتاج العالمي بفعل انخفاض الطلب عليه، ظهرت الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية لتمتد بعدها إلى أوروبا ثم إلى بقية العالم، وهي تعد الأكثر حدة وخطورة مما سبقها من الأزمات.

2.2.2. نتائج ومخلفات أزمة الكساد الكبير 1929:

خلفت الأزمة خسائر كبيرة أدت إلى اختلال النظام الاقتصادي العالمي، وكانت كفيلة بسقوط النظرية الكلاسيكية وظهور نظرية جديدة وهي النظرية الكينزية إضافة إلى نتائج أخرى نوجزها في النقاط التالية:

- ✓ انكماش التجارة الخارجية بـ40 % مقارنة بسنة 1929، وبـ74% مقارنة بحجمها العادي قبل 1929[8]؛
- ✓ تسجيل ارتفاع معدلات البطالة بفعل إعفاء العمال من مهامهم؛
- ✓ معدلات كساد كبيرة في المنتجات الزراعية والصناعية؛
- ✓ بطلان النظرية الكلاسيكية القائلة " العرض يخلق الطلب المساوي له " ونظرية " اليد الخفية "؛
- ✓ تقلبات حادة في أسعار الصرف وانهيار النظام الذهبي[9]، صاحبه انخفاض كبير في أسعار الفائدة.

وهو ما دفع بالدول كل على حدا على اتخاذ إجراءات للخروج ومواجهة الأزمة، أغلبها كان ذي طابع حمائي.

3.2.2. الإجراءات الحمائية المتبعة من قبل الدول لمواجهة الأزمة

اتبعت مجموعة من الدول أساليب وطرق لمواجهة الأزمة أو للتخفيف من خطورتها منها:

- ✓ تخفيض قيمة العملة لجعل السلع المحلية منافسة على المستوى الخارجي؛
- ✓ اعتمدت بعض الدول على مستعمراتها لمواجهة الأزمة، في حين اعتمدت أخرى على الصناعات العسكرية والمشاريع العمومية الكبرى10؛
- ✓ نادى الاقتصادي البريطاني" جون مينارد كينز " بضرورة تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي لخلق ما يسمى بالطلب الفعال؛
- ✓ فرض الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات وهذا بهدف حماية المنتج المحلي؛
- ✓ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخصيص 500 مليون دولار لمساعدة العاطلين عن العمل وإنشاء الديوان الفيدرالي للمساعدة الذي وزع 5.1 مليون دولار على المعوزين ودرس إمكانية القيام بأعمال ذات منفعة عمومية من الدولة[11].

كل هذه الإجراءات في مجملها كانت تصب في تدخل قوي للدولة لدعم الطلب الفعال الاستهلاكي.

2. 3. أزمة الرهن العقاري 2008 وأثرها على حركة التجارة العالمية

للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 جذور تاريخية فهي لم تكن وليدة سنة 2008 أو 2007 بل تعود لبداية الألفية الجديدة في نهاية عام 2000، حيث كانت هناك أزمة في الولايات المتحدة الأمريكية سميت أزمة" دوت كوم " متعلقة بشركات الانترنت، حينها قام البنك الفيدرالي الأمريكي بخفض نسبة الفائدة من 6.5% إلى 3.5% خلال شهور قليلة لزيادة السيولة في السوق وتشجيع الإنفاق، وبعد ذلك أتت هجمات 11 سبتمبر التي سببت مشاكل اقتصادية أخرى مما استدعى تخفيض نسبة الفائدة إلى 1% في شهر يوليو 2003 واستمر ذلك لمدة سنة[12]، وبعد إعلان إفلاس بنك " ليمان براذرز" رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة الأمريكية يوم 2008/09/15 أزمة تجاوزت القطاع المالي وكبدت الملايين وظائفهم[13].

1.3.2. أسباب أزمة الرهن العقاري:

تعددت الأسباب المؤدية لانفجار أزمة الرهن العقاري وعليه سنكتفي بذكر أهم الأسباب:

- ✓ التوسع في منح القروض الموجهة لشراء العقارات؛
- ✓ ضعف الرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية وعدم التزامها بتوصيات وقوانين لجنة بازل 1 و2، وهو ما جعل هذه الأخيرة تتوسع في منح القروض؛
- ✓ التوريق " التسنيد": وهو من أهم أسباب انفجار الأزمة، وذلك من خلال تجميع الديون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية وتحويلها إلى سندات وتسويقها عن طريق الأسواق المالية العالمية. مما ولد زيادة في عمليات بيع الديون الرديئة ودفع إلى انخفاض قيمة هذه السندات المغطاة بأصول عقارية داخل السوق الأمريكية إلى أكثر من 70 %من قيمتها الاسمية[14]؛
- ✓ العولمة من أهم الأسباب التي ساعدت في نقل الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بقية العالم عن طريق قنوات مثل الأسواق المالية وأسعار الصرف؛
- ✓ أسعار الفائدة المتزايدة؛
- ✓ السلوك الاقتصادي: تعد العقلانية أحد السمات المهمة المميزة للسلوك الاقتصادي وعدم وجودها في سلوك الأفراد يعني تماديهم في مستوى الاستهلاك وعدم التقيد بمستوى الدخل الفردي، مما يولد أعباء كبيرة على الأفراد والمجتمع بصورة عامة[15].
- ✓ تقاعس وكالات التنقيط وعدم تحققها من طبيعة الأسهم التي تم تنقيطها في السوق المالي كل هذه الأسباب مجتمعة فجرت أزمة 2008.

3. تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على حركة التجارة العالمية والنمو الاقتصادي العالمي

تتفق جميع الأدبيات الاقتصادية على أن تباطئ النمو الاقتصادي يولد تباطئ في حركة التجارة العالمية والعكس صحيح وهو ما أكدته أزمة 2008.

1.3. تأثير الأزمة المالية 2008 على معدلات النمو الاقتصادي العالمي

عرفت مختلف اقتصادات الدول المتضررة من الأزمة تراجعا في النمو وذلك بسبب دخولها في حالة ركود اقتصادي، ومن أهم تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي هو تباطؤ حاد في نمو الاقتصاد العالمي، والذي أدى إلى تراجع أسعار السلع الأولية، منهيا بذلك فترة من الانتعاش التاريخي امتدت لخمس سنوات[16].

والجدول التالي يوضح معدلات النمو بين سنتي 2007 و2009.

جدول (01): معدلات النمو الاقتصادي العالمي حسب التوزيع الجغرافي 2007 و2009 (%)

السنوات / الدول	2007	2008	2009
الدول الصناعية منها:	2.7	0.2	-3.2
- الولايات المتحدة الأمريكية	1.9	0.0	-2.6
- اليابان	2.4	-1.2	-5.2
- منطقة اليورو	2.9	0.5	-4.1
- الدول الآسيوية حديثة التصنيع	5.8	1.8	-0.9
دول وسط وشرق أوربا	5.5	6	2.2
مجموعة كومنولث الدول المستقلة منها:	9	5.3	-6.5
– روسيا	8.5	5.2	-7.9
الدول النامية الآسيوية منها:	11.4	7.7	6.9
– الصين	14.2	9.6	9.1
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	5.7	4.3	-1.7
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	6	5.0	2
الدول الإفريقية جنوب الصحراء	7	5.5	2.6
العالم	5.3	2.8	-0.6

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثون لمنظمة الأوبك 2010، ص 92.

من خلال الجدول يتبين لنا أن هناك انخفاض واضح في معدلات النمو الاقتصادي عند مقارنة نتائج السنوات من 2007 إلى 2009 وهو ما يفسر التأثير الواضح للأزمة المالية العالمية.

ونلاحظ انخفاض معدل النمو العالمي من 5.3 سنة 2007 إلى 2.8 سنة 2008 ثم 0.6- سنة 2009، وسجل أكبر انكماش في روسيا سنة 2009 حيث بلغ معدل النمو 7.9- ، وسجلت الولايات المتحدة معدل نمو معدوم سنة 2008، فقد دخل العالم بأسره خصوصا الدول الكبرى في مرحلة النمو السالب، وأصبح النمو الصفري هدف بعيد المنال لكثير من الدول الصناعية.

سنة 2007 سجلت الصين أكبر معدل نمو بلغ 14.2% وسجلت الولايات المتحدة أضعف معدل نمو 1.9%.

سنة 2008 عرفت انكماش معدلات النمو الاقتصادي العالمي، فقد عرفت منطقة اليورو انكماش معدل النمو بـ1.8% ومثلها كذلك الصين سجلت انكماش بـ 9.6%.

هذا عن الفترة (2007- 2009) أي بمجرد حدوث الأزمة غير أن تداعياتها استمرت لأبعد من ذلك وهو ما يبرزه الجدول التالي.

جدول (02): تطور معدلات النمو الاقتصادي العالمي 2007-2018 (%)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	*2018
معدل النمو العالمي	3	2.8	-0.6	5.1	3.9	3.2	3	3.6	3.9	3.1	3.7	*3.9

المصدر: صندوق النقد الدولي، مجموعة تقارير آفاق الاقتصاد العالمي (2018* متوقع)

قراءة أرقام النمو الاقتصادي العالمي أعلاه، تبرز أن العالم دخل في مرحلة ركود في النمو منذ سنة 2011 حيث لم يتجاوز معدل النمو 3% وهو ما يبرر أن تبعات أزمة 2008 لا تزال موجود، كما أن توقعات النمو العالمي حسب صندوق النقد الدولي لا تبدو متفائلة وهو ما يبرزه الشكل الموالي.

شكل (01): آخر توقعات معدلات النمو الاقتصادي العالمي (%)

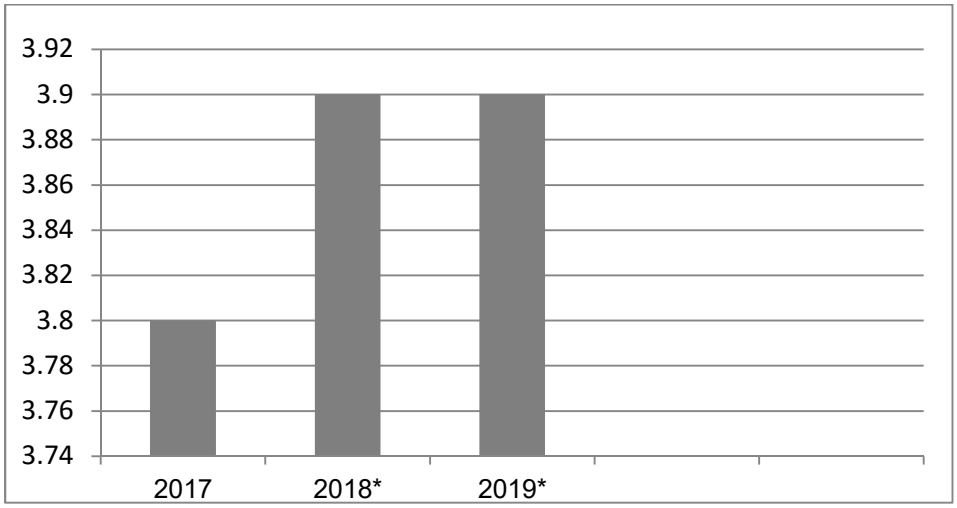

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2018 (2018*-2019*-متوقع).

من خلال الشكل يتضح بأن معدل النمو سجل تحسن فقد سجل سنة 2017 معدل 3.8 %، في حين سنة 2018 يتبين بأن النمو العالمي في حالة انتعاش طفيف مقارنة بالسنة السابقة.

ويتوقع خبراء صندوق النقد الدولي استمرار الركود العالمي حتى 2019 بسبب تراجع الطلب العالمي لذلك ينبغي التفكير في سياسات اقتصادية عالمية لإنعاش الاقتصاد العالمي.

2.3. تداعيات الأزمة المالية 2008 على الاقتصاد الجزائري

بالنسبة للاقتصاد الجزائري فهو لم يتأثر فورا بالأزمة العالمية نسبيا، وذلك لعدم وجود قنوات تنقل الأزمة إلى الجزائر، سوى قناة أسعار النفط، الاستثمار الأجنبي المباشر واحتياطي الصرف، ومن أهم أسباب عدم التأثر الفوري بالأزمة يمكن الحديث عن:

- ✓ عدم وجود أسواق مالية متطورة؛
- ✓ انغلاق الاقتصاد الجزائري حال بينه وبين تمرير الأزمة؛
- ✓ اعتماد الجزائر على أحادية التصدير (النفط) دون تنويع الصادرات جعلها في مأمن من أي كساد؛

ولإبراز ذلك سنعرض معدلات نمو الاقتصاد الجزائري أثناء الأزمة المالية وبعدها.

شكل (02): معدل نمو الاقتصاد الجزائري الحقيقي والمتوقع (2007-2018) (%)

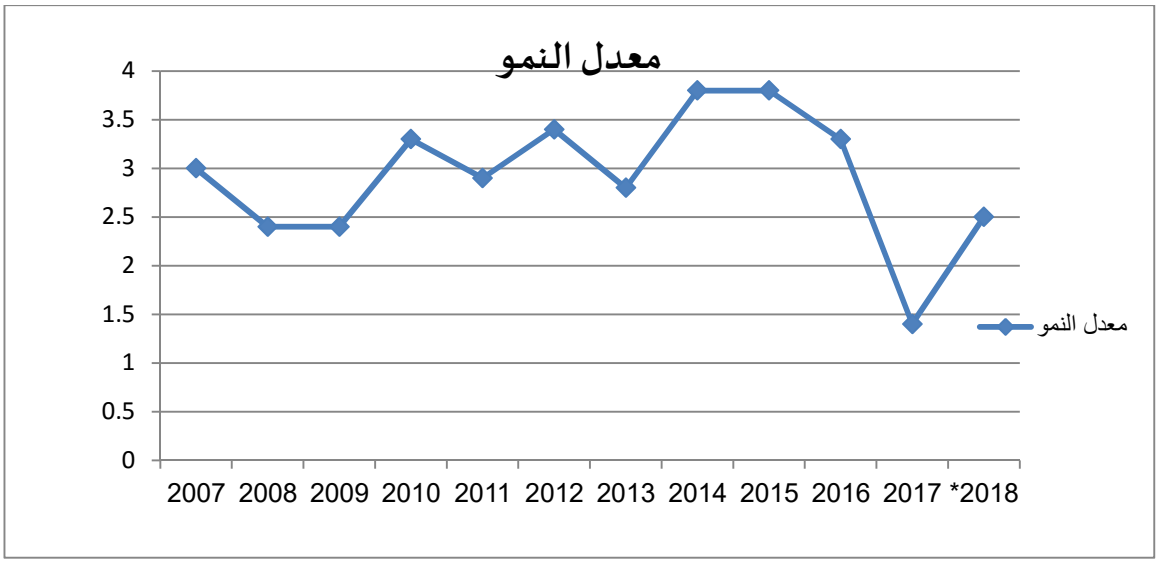

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير صندوق النقد الدولي السداسي لسنة 2018 ونشرات الديوان الوطني للإحصائيات(2018* متوقع)

3.3. تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على حركة التجارة العالمية

بلغ إجمالي التجارة العالمية مع نهاية سنة 2008 مبلغ 19,505 تريليون دولار، منها 15,775 تريليون دولار تجارة البضائع و 3,730 تريليون دولار تجارة الخدمات[17]. غير أن التجارة الدولية سجلت تراجعا بنسبة 12% سنة 2009، وهي أكبر نسبة تراجع يتم تسجيلها منذ سنة 1945، مما يعكس مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على التجارة الدولية[18].

ويعود هذا التراجع إلى انخفاض أسعار البترول وأسعار السلع المعمرة كنتيجة لانهيار الكثير من الشركات العالمية كشركات صناعة السيارات والصناعة الالكترونية. إن التراجع الحاصل في التجارة الدولية كانت آثاره السلبية الأكبر على الدول التي تعتمد في اقتصادها على تحرير التجارة، وهو ما أدى إلى العودة إلى أساليب الحماية على الرغم من أنها تتعارض مع ما تتبناه من أفكار، وكذا مع توجهات المؤسسات الدولية[19].

كذلك من تداعيات الأزمة على التجارة العالمية هو الانخفاض الحاد في الطلب العالمي، وهو ما يؤكد تراجع الصادرات والواردات، وهو ما سنحاول إبرازه من خلال الشكل التالي:

شكل (03): الصادرات والواردات العالمية (2007-2013) تريليون دولار

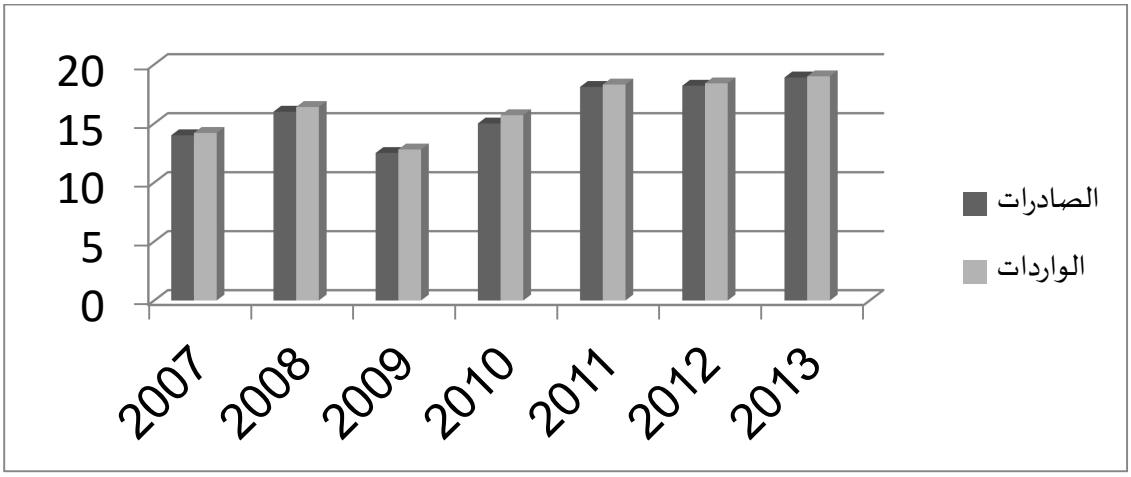

المصدر: صندوق النقد الدولي، توجهات إحصائيات التجارة

من خلال الشكل نلاحظ ثبات في حجم التجارة الدولية مابين 2011-2013 وهو ما يتوافق مع إحصائيات النمو الاقتصادي العالمي (ركود 2011-2013)، وذلك يفسر الارتباط الايجابي بين معدل النمو العالمي وحجم التجارة الدولية.

4.3. سياسات الدول الكبرى للخروج من أزمة 2008

في ظل تنامي الأزمة المالية العالمية أصبح لزاما على الدول والتكتلات الاقتصادية والاتحادات النقدية التحرك لحماية الاقتصاد من النزيف المستمر، ومواجهة تداعيات الأزمة وهذا بتبني خطط إنقاذ وإتباع أساليب وإجراءات حمائية، ومن جملة هذه الإجراءات ما يلي:

1.4.3. الإجراءات الحمائية المتبعة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية:

باعتبار الولايات المتحدة هي مصدر الأزمة، فقد قامت بإتباع إجراءات وأساليب من أجل حماية اقتصادها ومؤسساتها من الإفلاس وسميت بـ" خطة الإنقاذ " من جملة هذه الإجراءات ما يلي:

- ✓ ضخ مبلغ 700 مليار دولار في الاقتصاد المحلي وشراء ديون متعثرة وهذا لمساعدة البنوك ومؤسسات التأمين على توفير السيولة اللازمة، وتشجيع النمو الاقتصادي؛
- ✓ تأميم العديد من البنوك والمؤسسات المالية مثل مجموعة (AIG) وهي أكبر شركة للتأمين في العالم، وقد تم مساعدتها بمبلغ 85 مليار دولار؛
- ✓ تخفيض متتالي لسعر الفائدة بلغ 8 مرات ليصل إلى 1.5%؛
- ✓ سن قوانين تحمي أصحاب العقارات على تجاوز الأزمة؛

2.4.3. الإجراءات المتبعة من طرف الدول الصناعية:

باعتبار أن الدول الصناعية هي كذلك مستها الأزمة وكان لابد من مواجهته الأزمة عن طريق حزمة إجراءات معتمدة يلخصها الجدول التالي:

جدول (03): التدابير المعتمدة من طرف الدول الصناعية

البلد	التدابير المعتمدة
بريطانيا	– خطة لضخ المليارات لإنقاذ البنوك البريطانية تشمل ضخ ما يصل 250 مليار جنيه (450 مليار دولار) من أموال الحكومة في أكبر بنوك البلاد؛ – توفر خطة الإنقاذ البريطانية 50 مليار جنيه إسترليني (86 مليار دولار) من أموال دافعي الضرائب لضخها في البنوك.
فرنسا	– خطة إنقاذ تصل إلى 549 مليار دولار تشمل ضخ رأس مال قيمته مليارات الدولارات في بنوكها وضمانات للإقراض بين البنوك.
ألمانيا	– ضمان جميع حسابات التوفير في البنوك؛ – خطة إنقاذ تضمنت تخصيص 80 أورو كسيولة مالية و400مليار أورو كضمانات للقروض وتبقى سارية المفعول حتى نهاية ديسمبر 2009.
اسبانيا	– تخفيض نحو 100 مليار أورو كضمان للقروض بين البنوك.
ايطاليا	– ضمان الحكومة بإنفاق ما هو ضروري لمساعدة بنوكها وضمان استقرار النظام المالي، قدرت قيمة خطة الإنقاذ بـ100 مليار أورو.
البرتغال	– تخصيص 20 مليار أورو كضمان للقروض ما بين البنوك.

المصدر: كمال بن موسى، عبد الرحمان بن ساعد، مرجع سبق ذكره، ص:09.

من خلال الجدول نلاحظ عودة قوية للدولة وتنامي التيار والفكر الحمائي وأثبت تاريخ الأزمات بأن الدول تنغلق على نفسها لإعادة بناء اقتصادها عند تعرضها لأزمات، هذا عن الدول القوية، فما حال الدول الضعيفة.

3.4.3. التدابير المتبعة من قبل الدول العربية:

قامت الدول العربية باتخاذ حزمة من الإجراءات منها ما هو جماعي ومنها ما هو فردي.

1.2.4.3. التدابير التي اعتمدتها الدول العربية بشكل جماعي من خلال قمة الكويت:

واجهت الحكومات في الدول العربية آثار الأزمة العالمية بإجراءات متشابهة، ومن هذه الإجراءات أيجاد لجان وزارية أو لجان فنية أو خلايا أزمة لمتابعة الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها، وقد جاءت نتائج قمة الكويت المنعقدة بتاريخ 2009/01/19 لتجسد المواجهة العربية المشتركة للآثار الأزمة في إعلانها الذي أكد على ما يلي:

- ✓ التأكيد على استمرار مساندة الدول العربية لمؤسساتها المالية والوطنية وتعزيز الرقابة والإشراف عليها؛
- ✓ ممارسة الدول العربية دورا أكثر فعالية في العلاقات الاقتصادية الدولية والمشاركة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي؛
- ✓ اتخاذ التدابير اللازمة من قبل المؤسسات المالية العربية لاستشراف أي تطورات مستقبلية لتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية وتقديم بدائل لسبل مواجهة ذلك؛
- ✓ التأكيد على أهمية استقرار أسعار النفط في السوق العالمية بما يراعي المصالح الاقتصادية للمنتجين والمستهلكين[20].

2.2.4.3. التدابير المعتمدة بشكل فردي:

كل دولة حاولت حماية نفسها وقد لعبت الصناديق السيادية التي تتمتع بها الدول النفطية دورا هاما في حماية وتمويل خطط الإنقاذ.

وكمثال على ذلك قامت دول مجلس التعاون الخليجي بإتباع حزمة من الإجراءات على مستوى السياستين المالية والمصرفية كما يلي:

- ✓ تيسير السياسة النقدية عن طريق تقديم دعم مالي للبنوك؛
- ✓ توفير السيولة الكافية للبنوك المركزية؛
- ✓ ضمان الودائع المصرفية.

في حين قامت الدول العربية الأخرى* بتوفير السيولة النقدية إضافة إلى تأمين الودائع المصرفية.

من خلال دراسة وتشخيص أزمة الرهن العقاري يمكننا استخلاص بعض الحلول التي تجعلنا في مأمن من الآثار السلبية التي تخلفها الأزمة أو حتى تفاديها، غير أن هذه الحلول تختلف من دولة لأخرى فالحل الأنسب للدول النفطية هو التنويع الاقتصادي بالإضافة إلى حلول أخرى نوجزها في النقاط التالية:

- ✓ العمل والالتزام بقواعد اتفاقية بازل 3؛
- ✓ إنشاء مديرية أو وزارة خاصة بالاستشراف والتخطيط الاقتصادي؛
- ✓ ممارسة الرقابة على المؤسسات المالية والبنكية؛
- ✓ إنشاء نظام مالي ونقدي متطور؛
- ✓ إنشاء نظام إنذار لغرض التنبؤ المبكر بالأزمات (أسعار الصرف، أسعار الفائدة...).

أما بالنسبة للدول المتقدمة فالحل هو الرقابة على الأسواق المالية بما يضمن الثقة المالية للمودعين وكل المتدخلين في السوق على حد سواء.

4. الخاتمة:

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن أزمة الرهن العقاري 2008 كانت من أكثر الأزمات (خطورة) التي تعرض لها الاقتصاد العالمي بعد أزمة الكساد الكبير1929، والتي كانت في البداية عبارة عن قروض وأدوات مالية رديئة تم تداولها بغرض الاستثمار لكن ما نتج عنها كان أكبر بكثير.

أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري وكغيره من الاقتصاديات تضرر بدوره نتيجة ارتباطه بأسعار النفط وما تسببه تراجع أسعار الطاقة، فالطريقة المثلى لتفادي الأزمات، هي تنويع الاقتصاد من أجل التخلص من التبعية لقطاع المحروقات، ولتحقيق ذلك لابد من التوجه نحو الاستثمار في القطاعات البديلة التي تمتلك فيها الجزائر مقومات معتبرة.

وعليه فقد خلصت هذه الورقة البحثية إلى أن:

- ✓ الأزمات المالية هي ظواهر اقتصادية تمتاز بالتكرار؛
- ✓ إدارة الائتمان وتشديد الرقابة على المؤسسات المصرفية وهذا من أجل كبح نوايا التوسع الائتماني للبنوك؛
- ✓ عدم التعامل بالمشتقات المالية والتي كانت سببا في الانتشار السريع للأزمة؛
- ✓ تبني أسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي؛
- ✓ التوجه نحو الصناعة والزراعة باعتبارهما عاملان أساسيان في التنمية المستدامة؛
- ✓ تحقيق الأمن الاقتصادي في جميع المجالات.

7. المراجع:

1- محمد محمود ولد محمد عيسى، آثار وانعكاسات الأزمة المالية العالمية الاقتصادية على الاقتصاديات العربية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 21/20 أكتوبر 2009، ص ص: 9-10.

2- عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المصرفية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص:189.

3- يوجين فارجا، أزمة النظام الرأسمالي، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، بيروت، 1975، ص126.

4- أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، المنصورة، 2001، ص:14.

5- علياء بسيوني، مؤشرات الإنذار المبكر للأزمات المصرفية مع التطبيق على بعض الدول العربية ذات الاقتصاديات المتنوعة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، الكويت، المجلد12، ع2، جويلية 2010، ص:12.

6- فارس بن رقرق، مواجهة الأزمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي وخطة الإنقاذ الأمريكية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف 1، 2013/2012، ص:08.

[7] -Olivier Tacoste, Comprendre les crises financières, Eyrolles, paris, 2009, p :33.

[8]- محمد عبد الوهاب العزاوي ، عبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية، قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، عمان –الأردن- ص ص: 36-37.

[9]- دانييل أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم ، ترجمة: عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،بيروت –لبنان- ص:40.

[10]- داودي ميمونة، ظهور الأزمات المالية، دراسة أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والأزمة المالية(2007-2008)، مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014، ص: 93.

[11]- صوالحة أيوب أحمد، الأزمة المالية والاقتصادية (المحركات، الآثار والحلول) المعهد الوطني للتدريب، الأردن ، من الموقع الالكتروني:.http://www.minshawi.com/mode/884/consulté le : 22/11/2009

[12]- - لبعل فطيمة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص: 23.

[13]- مقال: تداعيات الأزمة المالية العالمية بعد 10 سنوات من انهيار "ليمان براذرز"- جريدة الشرق الأوسط، عدد رقم 14533، الصادر يوم: 2018/09/12، اطلع عليه يوم: 2018/11/16 على: 22:21.

[14]- لبعل فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص:25.

[15]- لبعل فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص:25.

[16]- كمال بن موسى، عبد الرحمان بن ساعد، الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، مقال علمي، ص:09.

[17]- - موسى أحمد اصبيح، أثر الأزمة المالية العالمية على التجارة العالمية، قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات برنامج الدكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2009، ص:12.

[18]- منير الحمش، هل حقا تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟، ورقة مقدمة لندوة الثلاثاء الاقتصادية 21، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق،2010/03/23، ص:15.

[19]- فارس بن رقرق، مرجع سبق ذكره، ص:53.

[20]- محمد محمود ولد محمد عيسى، آثار وانعكاسات الأزمة المالية العالمية الاقتصادية على الاقتصاديات العربية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 21/20 أكتوبر2009، ص:9-10.

[*]- مثل: سوريا، المغرب، مصر والأردن.